**مقـــــــــدمة:**

**يأتي هذا المقياس والمعنون بـ: ا"لحكم الراشد وأخلاقيات المهنة"، ليعرف الطالب المدلولات والمعاني الخاصة بمفهوم الحكم الراشد ، وكل ما لهذا المفهوم من صلة بمفاهيم أخرى، ونخص بالذكر الحوكمة ومفهوم أخلاقيات المهنة، كما سنسعى من خلال هذا المقياس توضيح ما يحويه الحكم الراشد من قيم ومبادئ ومعايير، وهي تقوم بدور محاربة مظاهر الفساد المنتشرة في الدول والمحتمعات وفي مختلف ميادين الحياة، وعليه** **سنحاول من خلا ل عرض محاضرات هذا المقياس، نشر الوعي بين الطلاب وتحسيسهم ما مدى** خطورة الفساد وسوء التسيير، وما له من أثار سلبية وخيمة مدمرة للاستقرار السياسي وللعلاقات الاجتماعية، كالرشوة والمحاباة والتزوير والمحسوبية، وكذلك الاحاطة بمختلف مقومات وجوانب أخلاقيات العمل والمهنة، وتكريسها في هيكلة وأنشطة المؤسسات المختلفة.

**المحاضرة الأولى: الحكم الراشد؛ من المفهوم إلى النشأة والتطور .**

تمهيد: أصبح موضوع الحكم الراشد من أحدث المواضيع في ميدان العلوم السياسيبة والاقتصادية، وذلك في إطار تسيير الشؤون العامة للدولة، حيث عد عاملا مهما يساعد في تحقيق التطور والتقدم المرجو من طرف أي دولة، وهذا طبعا إذا ما تم تجسيد مبادئه المتمثلة في الشفافية والمشاركة وحكم القانون، والمساواة، والديمقراطية..... و من هنا يمكن القول أن الحكم الراشد هو نمط جديد من الحكم يرقى إلى تحقيق أهداف التنمية إنطلاقا من معايير معينة، وهو بهذا كفيل لضمان تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

**تعريفات خاصة بمفهوم الحكم الراشد:**

**التعريف اللغوي:** ينقسم المصطلح إلى شقين: الحكم والراشد، نقصد **بالحكم** ذلك اللفظ المأخوذ من الفعل "حكم"، بمعنى قضى، وهو مرادف للهدى والسواء والصواب، كما أنه عكس التيه والضلال، فحكم حكما، صار حكيما وتناهى عما يضره، وشيئ محكم هو شيئ لا اختلاف فيه ولا اضطراب. كذلك، له عدة معانى لغوية في قواميس اللغة العربية، فهو يعني جملة الواجبات التي ينبغي القيام بها: العلم، والتفقه، والقضاء، والحكمة، والعدل،ومنها الحاكم الذي ينصب نفسه للحكم بين الناس.(د.عطية جمعة مصطفى، الحكم الراشد رؤية اسلامية، ص31) . والحكم أوسع من الحكومة لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، عمل كل المؤسسات غير الرسمية، منظمات المجتمع المدني ،. بالاضافة إلى القطاع الخاص (حسن كريم، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، 2006، ص، 96). أما الشق الثاني **الراشد** فيقصد به عند أهل اللغة الاستقامة، والهداية، وإصابة الحق والصواب، وهو نقيض الغي والضلال. ومنه: الرشيد وهو: من أسماء الله الحسنى، ومعناه: الذي أرشد الخلق إلى مصالحهم أي هداهم ودلهم عليها، وقيل: هو الذي تنساق تدابيره إلى غاياتها على سنن السداد من غير إشارة مشير، ولا تسديد مسدد.(ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص359).

**التعريف الاصطلاحي:** يعتبر مصطلح قديم ويعني إدارة شؤون الدولة وهو الحاكمية، ويمكن شرحها بأنّها طريقة تسيير سياسة أعمال وشؤون الدولة. يقصد بالحاكمية أسلوب وطريقة الحكم والقيادة، تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة، فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق والتشاور، المشاركة والشفافية في القرار.(نور الدين بن براهيم، الشراكة بين الحكم المدني والحكم الراشد، 2007، ص187، 191).

**تعريف الحكم الراشد:** هناك العديد من التعريفات الخاصة بالحكم الراشد، وأغلبها ركزت على الجانب السياسي بعدما كان التركيز في البداية على الجانب الاداري والاقتصادي، علما بأن المفهوم تتداخل تفاصيله مع كافة شؤون الحياة.

**تعريف البنك العالمي:** عرفه البنك العالمي بأنه "الطريقة التي تمارس بها الحكم في تسيير و إدارة اقتصاد بلد ما و الموارد الاقتصادية.

**تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية** PNUD )) : فلقد عرف الحكم الراشد بأنه" الطريقة التي تستعملها السلطة السياسية والاقتصادية والادارية في تسيير وإدارة شؤون البلد على كافة المستويات، وتتضمن كذلك الميكانيزمات والمؤسسات التي من خلالها يقوم المواطنون بتحديد مصالحهم وممارسة حقوقهم الشرعية و تأدية واجباتهم.

**تعريف التنمية البشرية**: عرف الحكم الراشد سنة 2007 على أنه الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقديم المواطنين، وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وبرضاهم عبر مشاركتهم ودعمهم.

**تعریف الأمانة العامة للأمم المتحدة (كوفي عنان):** أما الأمین العام للأمم المتحدة كوفي عنان فقد أكد أن الحكم الراشد لا یمكن فرضه سواء من قبل السلطات الوطنیة أو المنظمات الدولیة، و لا یمكن خلقه بین عشیة وضحاها، وغنما هو إنجاز ونتیجة لحد ذاتها، وبدون دولة القانون والإدارة الواضحة التي یمكن التنبؤ بسیاستها والسلطة الشرعیة، لا یمكن تحقیق حكم راشد كما یؤكد على إعداد البیئة المساعدة والمناسبة، وهو ما یتطلب قناعة ومشاركة المحكومین إضافة إلى الاندماج الكامل والمستمر لكافة المواطنین في مستقبل أوطانهم .والمتعارف علیه فإن الحكم الراشد قد طرح على المجتمعات الدیمقراطیة وغیر الدیمقراطیة، ولكن حسب كوفي عنان فإن تجسیده یتوقف على عدة شروط منها دولة الحق والقانون ، وهذا ما لم یتحقق بعد في الدول النامیة بصفة عامة والدول العربیة بصفة خاصة.( بن عبد العزيزخيرة، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، ص319.)

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف الحكم الراشد على أنه الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات في الدولة، من خلال سياسات وآليات وممارسات تقوم على الشفافية والمساءلة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتسعى لتحقيق العدالة، وعدم التمييز بين المواطنين، والاستجابة لإحتياجاتهم و تتحرى الكفاءة للوصول بالسياسات والخدمات لأعلى مستوى من الفعالية والجودة التي ترضي المواطنين.

**مبادئ الحكم الراشد:**

**1-الشفافية**: و تعني توفر المعلومات الدقيقة في وقتها و فسح المجال أمام الجميع لإلطالع على المعلومات الضرورية و الموثقة مما يساعد في إتخاد القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة.

**2- المشاركة:** و تعني حق المرأة و الرجل بالتصويت و إبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديمقراطيا بالبرامج و السياسات و القرارات، وتتطلب المشاركة توفر القوانين التي تتضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية الإنتخاب والتعبير، والحريات العامة بالشكل الإجمالي ضمانا لمشاركة المواطنين الفعالة ولترسيخ الشرعية السياسية.

**3- حكم القانون:** يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبين الدولة من جهة أخرى، كما انه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، وتؤمن هذه القواعد االحقوقية العدالة والمساواة بين المواطنين وهذا يتطلب وضوح القوانين وانسجامها في التطبيق.(الياسين بوجدرة، الحكم الراشد وتفعيل العدالة الاجتماعية في الوطن العربي، 2021، ص411).

**4-المساءلة**: بمعنى أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخدي القرار في الدولة، أو القطاع الخاص، أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون إستثناء.

 5-**الرقابة:** الوظيفة الأساسية للرقابة هي متابعة سير العمل للخطط المرسومة، بهدف اكتشاف الانحرافات في الوقت المناسب وتصحيحها، يمكن من خلالها التأكد من احترام المرؤوسين للقوانين والقرارات الصادرة من المستويات الإدارية العليا والمحافظة على حقوق الأطراف ذات المصلحة.

 6-ا**لفعالية:** تعكس توافر القدرة على تنفيذ مشاريع وفق نتائج تستجيب إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم، على أساس إدارة عقلانية وحسن استغلال الموارد.

7-**مكافحة الفساد:** يعد الفساد ظاهرة سلبية، قد يمارسه فرد أو جماعة، مؤسسة خاصة أو عامة يهدف إلى تحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو مكسب إجتماعي. وله آثار مدمرة على جميع المستويات، وبالتالي فهو أكبر عائق أمام تطور المجتمعات. رغم الإستراتيجيات التي وضعتها مختلف الهيئات الدولية لمكافحة الفساد إلا أنها تبقى غير مطبقة، لأنها تتسم بالعمومية وتفتقر إلى آليات التنفيذ.

**8-العدالة والمساواة:** يعني توافر الفرص المتساوية للجميع بكافة أنواعهم وأجناسهم، في الإرتقاء الإجتماعي لتحسين أوضاعهم أو الحفاظ عليها، مثلما يتم استهداف الفقراء والأقل حظا لتوفير الرفاهية للجميع.

**9- الاستجابة :** يعني التفاعل مع احتياجات و متطلبات المواطنين بمختلف فئاتهم و مجالاتهم والاستجابة لها.

**10-**الكفاءة: تسعى معظم الشركات إلى تحقيق نتائج جيدة وفقا لحاجتها المسطرة مع ضرورة أخذها بعين الاعتبار الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة..

قائمة المراجع

1-د مصطفى جمعة عطية، الحكم الراشد رؤية إسلامية حضارية، شمس للنشر والإعلام.

2-حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح من كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية 2006

3- إبن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر.

4- نور الدين بن براهم، الشراكة بين الحكم المدني والحكم الراشد، مجلة الفكر البرلماني،العدد 15، فيفري 2007.

5- مجلة المفكر، بن عبد العزيزخيرة، دور الحكم الراشذ في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، العدد الثامن، ص319.)

6- المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد04 –العدد03،جويلية ، 2021، الياسين بوجدرة، الحكم الراشد وتفعيل العدالة الاجتماعية في الوطن العربي